



يمثل 14 فبراير 2016 الذكرى السنوية الرابعة لاعتقال علي النمر، ابن شقيق رجل الدين الشيعي والناشط الحقوقي الشيخ نمر باقر النمر والذي كان قد أعدم مؤخراً. اعتقلت حكومة المملكة العربية السعودية علي حين كان عمره 17 عاماً بتهمة ارتكاب جرائم مزعومة متعلقة بحرية التعبير والتجمع وأيضاً بسبب مشاركته في احتجاجات مناهضة للحكومة.

وقد حكمت الحكومة عليه بالإعدام بقطع الرأس. نحن، المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه، نطالب المملكة العربية السعودية بإلغاء عقوبة الإعدام بحق علي النمر وجميع المتظاهرين الآخرين الذين كانوا قد اعتقلوا وهم قاصرين، وبينهم داوود حسين المرهون وعبدالله حسن زاهر.

إننا قلقون ونخشى ان يؤدي إعدام الشيخ النمر إلى تطبيق عقوبة الإعدام إلى تسهيل تطبيقه بحق الناشطين في المملكة العربية السعودية. لذلك، على المجتمع الدولي المطالبة بصورة عاجلة من الحكومة السعودية بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق علي النمر، وداوود حسين المرهون وعبدالله حسن الزاهر وجميع الآخرين الذين حكم عليهم بالإعدام بتهمة ممارستهم لحقوق الإنسان العالمية.

علي النمر هو ناشط مؤيد للديمقراطية من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. اعتقلته قوات الأمن السعودية في فبراير 2012 لمشاركته في المظاهرات التي جرت في المملكة العربية السعودية بين عامي 2011 و 2012، وكان عمره 17 عاماً حين تم اعتقاله. وأفاد أفراد عائلته بأن السلطات لم تسمح لهم بزيارته لمدة أربعة أشهر بعد اعتقاله، وأنهم احتجزوه لمدة تسعة أشهر قبل عرض قضيتته على أحد القضاة.

أفادت التقارير أن السلطات السعودية قامت بتعذيب علي أثناء التحقيقات بهدف انتزاع اعترافاته والتي وقّع عليها علي بالإكراه. رفضت المحكمة إصدار أمر بإجراء تحقيق في مزاعم التعذيب الذي تعرض له. ومنع المسؤولون علي عدة مرات من التواصل مع محام خلال اعتقاله. وعندما استطاع اللجوء الى محام، منع مسؤولو السجن المحامي من زيارته في السجن وإعداد ملف الدفاع عنه.

أحضر المسؤولون السعوديون علي أمام المحكمة لأول مرة في ديسمبر 2013. لم يكن لديه الحق في توكيل محام أثناء الجلسة ولم تقدم له السلطات نسخة عن التهم الموجهة إليه.

في 27 مايو 2014، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة وهي محكمة الأمن الوطني المكلفة بمحاكمة جرائم تتعلق بالإرهاب على علي بالإعدام بموجب عدة تهم. شملت جرائمه كسر الولاء مع الحاكم والمشاركة في المظاهرات واستخدام هاتفه الخليوي للتحريض على المظاهرات. وإتهمت المحكمة علي بإيواء مطلوبين والهجوم على ضباط الشرطة، ولكن لم تقدم النيابة العامة أي دليل على إصابات ضباط الشرطة بهدف دعم هذه المزاعم. يستند القضاء فقط على اعتراف علي التي أخذت بالإكراه. في 14 سبتمبر 2015، ذكرت وسائل الإعلام السعودية أن المحكمة العليا قد أيدت حكم إعدام علي.

إعتقلت حكومة المملكة العربية السعودية وسجنت عدد من الناشطين الشيعة في السنوات الأخيرة لأسباب عدة مثل تعزيز المصالحة بين السنة والشيعة والمشاركة في احتجاجات تطالب بإصلاحات سياسية. حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على عددا من الناشطين الشيعة أيضاً بالسجن لمدة طويلة أو بالإعدام لمشاركتهم في الاحتجاجات. علي واحد من سبعة اشخاص حكم عليهم بالإعدام بسبب دوره المهم في الاحتجاجات التي حصلت في المنطقة الشرقية خلال 2011 و 2012 وهو واحد من ثلاثة حكم عليهم بالإعدام بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا قاصرين.

في 22 مايو 2012، إعتقلت قوات الأمن داوود حسين المرهون وكان عمره 17 عاماً وفي 3 مارس 2012، تم أيضاً اعتقال عبدالله حسن الزاهر وكان عمره 15 عاماً حينها. و ذكر كل من دوود وعبد الله منعهم من التواصل مع محامين أثناء الاستجواب وتعذيبهم من قبل المسؤولين السعوديين لانتزاع اعترافاتهم. أدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة داوود وعبد الله في أكتوبر 2014 بتهم مماثلة ومنها المشاركة في الاحتجاجات وزعم تنفيذ عملية سطو مسلحة والمشاركة في قتل ضباط الشرطة واستخدام المولوتوف. كما ورد في أكتوبر 2015، أن الحكومة السعودية قد نقلت علي وداوود وعبدالله إلى سجون جديدة ووضعتهم في السجن الانفرادي. مع استنفاد سبل الاستئناف في قضايا علي وداوود وعبدالله، يمكن أن تنفذ الحكومة السعودية حكم إعدامهم في أي وقت.

طالب المجتمع الدولي الحكومة السعودية مراراً بإلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحق علي وداوود وعبدالله. في 22 سبتمبر 2015، طالب العديد من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان السعودية بوقف تنفيذ حكم الإعدام بحق علي النمر و"حظر" استخدام عقوبة الإعدام. وتوصلوا أيضاً إلى أن محاكمة علي انتهكت المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. و في 8 أكتوبر 2015، تبنى البرلمان الأوروبي قراراً طارئاً يدين الإعدام المحتوم بحق علي النمر داعياً الملك سلمان منحه العفو أو تخفيف عقوبته.

انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في عام 1996 والتي تحظر فرض عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم قد ارتكبت من قبل أي شخص دون سن 18 عام. الحكم على علي وداوود وعبدالله ينتهك إلتزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي.

نطالب المملكة العربية السعودية بإلغاء عقوبة الإعدام بحق علي النمر وداوود حسين المرهون وعبدالله حسن زاهر والإفراج عنهم.

وَقَّع هذا البيان من قبل،

منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

منظمة القسط

المادة 19

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية

منظمة سيفكوس

منظمة ديوان المظالم الأهلي

المنظمة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان

المنظمة الأوربية السعودية لحقوق الإنسان

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

المعهد الدولي للحرية الدينية

منظمة عدالة لحقوق الانسان

مجلس الشؤون العامة للمسلمين

المنظمة السعودية للحقوق والحرريات